



مؤتمر شوري – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الرابعة

التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة
مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة
نموذج عملها وتدعيم الثقة بها

الدكتور/ فؤاد العمر
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية العون المباشر
بدولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: أثر الأعمال الخيرية والإنسانية علم تنمية الاقتصاد والمجتمع:

حَتَّ الإسلام على عمل الخير مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آذْكُوعُوا وَآسْجُدُوا وَآعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَآفَعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: 77]، كما جعل عمل الخيرات سباقاً كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيٌّ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 148].

كما حَتَّت الأديان الأخرى والمذاهب الإنسانية على القيام بالعمل الخيري والإنساني؛ إذ يلاحظ انتشار الأعمال الخيرية في معظم المجتمعات مع تباين بينهما. فمثلاً بلغت مساهمة القطاع الخيري والإنساني من الناتج المحلي الاجمالي في كندا ما نسبته 8.1% من الدَّخل القومي الإجمالي، بينما بلغت النسبة في تايلند 0.8%¹.

بالإضافة إلى تأثيره على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، فإن العمل الخيري يُسهم في توظيف العديد من الموظفين في الدول المتقدمة، بل إنه يوفر وظائف للذين قد لا يقبلهم سوق العمل، مما يُسهم في اندماجهم اقتصادياً حيث تم تطبيقه في الأوقاف في الماضي، فمثلاً قَدِرَ الأوقاف التركية في عام 1931م، قد وظَّفت 13% من مجموع القوى العاملة في تركيا². كما أن العمل الخيري يوفر لهم التدريب والتأهيل لتطوير مهاراتهم العملية. أما أثرهم الاقتصادي، فينبع من دور مؤسسات العمل الخيري والإنساني في شراء السلع والخدمات أثناء أداء نشاطاتهم الخيرية والإنسانية.

وعلى الرغم من أن الأعمال الخيرية الفردية كانت منتشرة في الكويت منذ تأسيسها في عام 1750م، طلباً للأجر والثواب كما تبرزه الأوقاف المتعددة، فإن بداية العمل الخيري المؤسسي بدأ بتأسيس الجمعية الخيرية العربية في عام 1913م بمبادرة من «فرحان الخالد» رحمه الله لترميم المساجد ومساعدة الأسر الفقيرة. كما أنشئت الجمعية مستوصفاً خيرياً. ومنذ الاستقلال، عُدَّت دولة الكويت، من بين أكثر البلدان سخاءً في العالم؛ إذ شكَّلت المساعدات الإنمائية الرسمية في المتوسط 1.5 في المائة من إجمالي الدخل القومي لها خلال الفترة ما بين 1973 – 2008. وهذا المعدل أكثر من ضعف المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ 0.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي، وخمسة أضعاف متوسط المساعدات التي تقدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية. وعند الأخذ بعين الاعتبار، الإنفاق الأهلي الخيري وكذلك معونات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فقد تصل النسبة إلى 4.4%.

1. Casey, John, "Comparing Nonprofit Sectors Around the World: What Do We Know and How Do We Know It?", Journal of Nonprofit Education and Leadership, 2016, Vol. 6, No. 10, pp. 196-197

2. izacka, Murat, "Awaqaf in History and Implications for Modern Islamic Economics", Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 1, November, 1998

وللتعرّف على أعداد المؤسسات الخيرية في الكويت والتي قد تحتاج إلى تأسيس الرقابة الشرعية أو تفعيلها أو زيادة كفاءتها، فإن الجدول رقم (1) يوضّح أن عددها كبير ويبرر الحاجة إلى تطوير الرقابة الشرعية وتأسيس لائحة خاصة بها بما يحقق أهدافها الأساسية والالتزام بالأحكام الشرعية، ويؤدّي إلى طمأنينة المتعاملين معها.

جدول رقم (1): أعداد المؤسسات الخيرية وغير الهادفة للربح العاملة في الكويت:

وصف الجمعية	العدد	ملحوظات
جمعيات النفع العام	138	
مبرة خيرية	87	
فرق تطوعية	82	
جمعية خيرية	43	
نادي عام أو رياضي	48	منها 26 لجميع التخصصات و 22 نادي متخصص
جمعية تعاونية	56	
المجموع	454	

وسعيًا نحو توضيح التطبيق العملي للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسة خيرية، فسندستفيد من تجربة جمعية العون المباشر (سليشار إليها بعد ذلك بالجمعية)، وبيان أساليبها في هذا المجال، وذلك في محاور الموضوع. وقد يكون من المناسب التعريف بالجمعية في أسطر بسيطة قبيل ذلك، حيث بدأت أعمالها في عام 1981م بوصفها مؤسسة تطوعية غير حكومية مهتمة بالتنمية في الأماكن الأكثر احتياجًا في إفريقيا، وتركّز على نشاطات التعليم بكل أنواعه والتنمية مع الإغاثة.

ثانيًا: مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في تطوير أعمالها:

إن مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني، لا يختلف مفهومه عن غيره من المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة الشرعية مثل البنوك الإسلامية، وإن تباينت مجالات تدقيقها وحجم أعمالها، وبالتالي فقد يكون مصطلح منظومة الرقابة الشرعية أكبر من واقع مؤسسات العمل الخيري والإنساني ونشاطها الشرعي الذي نودّ التدقيق عليه، بل هي إدارات أو مكاتب شرعية في داخل المؤسسة أو مستشاريتم التعاقد معه أو هيئة شرعية مستقلة، بحسب حجم المؤسسة وطبيعة نشاطاتها. وبالتالي فإن الرقابة الشرعية لمؤسسات العمل الخيري والإنساني، هي عملية شاملة تهدف إلى متابعة أنشطة المؤسسة -بالتنسيق مع نشاطات التدقيق المالي- للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في الجوانب المالية أو الاستثمارية أو الإدارية أو العمليات والنشاطات.

وفي التطبيق العملي، تطبق الجمعية الرقابة الشرعية من خلال تشكيل هيئة رقابة شرعية مستقلة، تراجع المشاريع والأنشطة الخيرية والبرامج، للتأكد من امتثالها للأحكام الشرعية. كما تُعدُّ تقارير دوريةً حول مدى الالتزام، مما يعكس التزام الجمعية بتطبيق الحوكمة الشرعية التزامًا فعالاً، ويُبرز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الثقة مع المتبرعين والمستفيدين. ومن بين الخيارات المتاحة للتدقيق الشرعي، اختارت الجمعية خيار استخدام أسلوب الاستعانة بهيئة رقابة شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين للإشراف على أنشطة الجمعية، وضمان توافقها مع الأحكام الشرعية. كما عززت التزامها بالرقابة الشرعية من خلال تعيين مكتب للرقابة الشرعية الخارجية؛ لمراجعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلي، بما يضمن أعلى معايير الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى أثر الإفصاح والشفافية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني على تعزيز الثقة فيها، فإن الالتزام بالأحكام الشرعية يعدُّ عاملاً أساسياً في كسب ثقة المتبرعين وأصحاب المصلحة واستمرارهم في الدعم والتأييد. وقد تنامي الوعي بأهمية التزام مؤسسات العمل الخيري والإنساني بالأحكام الشرعية، مما أدَّى إلى التركيز على الرقابة الشرعية وتطويرها في أعمال ونشاطات هذه المؤسسات. والإفصاح عن التدقيق الشرعي له دورٌ في زيادة الثقة في أعمال المؤسسة كما هو الحال في البيانات المالية، وخاصة إذا عرفنا أن الإفصاح عن البيانات المالية في المؤسسات الخيرية يؤدي إلى استمرار المتبرعين - كما تظهره الدراسات - نظراً لوضوح المعلومات المالية التي تؤكد كفاءة المؤسسات الخيرية³.

كما سيُصَدَّر قريباً لائحة للحوكمة الشرعية للجمعية، والتي تركز على تعزيز الإطار التنظيمي للرقابة الشرعية، وتطوير آليات التدقيق الشرعي، وإدارة المخاطر الشرعية؛ إذ وفرت إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر الشرعية، حيث تُحدِّد المخاطر المحتملة وتحللها على نحو دوري. كما تركز اللائحة على وضع خطط سنوية للتدقيق الشرعي الداخلي تشمل جميع الأنشطة والبرامج، مما أدَّى إلى تقليل المخاطر الشرعية. ومن الآثار المتوقعة عند تطبيقها، أن مجلس الإدارة سيصبح دوره أكثر فعالية في الإشراف على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ تُقدِّم تقارير دورية من هيئة الرقابة الشرعية إلى المجلس، كما حُدِّدت أدوار كلٍّ من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وهيئة الرقابة الشرعية تحديداً واضحاً.

3. رهام عوض حمد القثامي وراوية رضا عبيد، «أثر الإفصاح المحاسبي على تقييم أداء الجمعيات الخيرية السعودية: دراسة ميدانية»، المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، مج 5، ع 19، يوليو 2021م، ص 350.

أما في التطبيق العملي لجمعية العون المباشر، فقد لوحظت بعضُ آثار تفعيل الرقابة الشرعية في مجالات عديدة ومنها تطوير الأعمال، وهي كالتالي:

- تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع والمتبرعين والجهات الرقابية من خلال ضمان الشفافية والنزاهة في جميع المعاملات. ولتحقيق ذلك، تنشر الجمعية تقارير هيئة الرقابة الشرعية عبر موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى إدراجها ضمن التقارير الإدارية التي تُعرض على أعضاء الجمعية العمومية. هذه الخطوة تتيح للمتبرعين والمستفيدين الاطلاع على مدى التزام الجمعية بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز مصداقيتها ويثبت التزامها بالحوكمة الرشيدة في جميع مجالاتها.
- تحسين أداء المؤسسة من خلال ضمان أن جميع الأنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يوفّر ذلك الثقة لجميع أصحاب المصلحة والمتعاملين والعاملين في الجمعية. فمثلاً الجمعية تلتزم بعرض جميع الأنشطة والبرامج والسياسات الخاصة بالأقسام والإدارات على الهيئة الشرعية لأخذ الموافقات الشرعية على جميع البنود، ويشمل الأمر كذلك عقود تنفيذ المشاريع، وكذلك التعاقدات مع الجهات الخارجية بما يضمن أن تكون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعزيز المساءلة والالتزام بالمبادئ الشرعية، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية للمؤسسة؛ حيث لدى الجمعية إجراءً ملزماً بعدم اعتماد أي تعاقد أو سياسة أو لائحة داخلية ما لم توافق الهيئة الشرعية؛ لذا تحرص جميع الإدارات على الموافقات الشرعية أولاً قبل كل شيء.

ثالثاً: المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال القطاع الخيري والإنساني:

إن المخاطر هي جمع خطر والذي قد يعني المجازفة والغرر في التعريف الفقهي، يختلف قليلاً عن مرادنا في هذه الدراسة، من كون المخاطر هي عدم اليقين حيث تتعاظم المخاطر عندما لا يمكن التعرف على هذه المخاطر وتصنيفها، ثم محاولة التقليل منها أو إلغاؤها. والمخاطر الشرعية قد تكون رقابية أو مرتبطة بالعمليات والاستثمارات. والمخاطر الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني هي جزء مستمر من عملها؛ إذ إن الوصول إلى مرحلة عدم وجود مخاطر شرعية بعيد الاحتمال، ما دام هناك وجوداً لنشاطات جديدة وأعمال متنامية.

ولذلك تنشأ مخاطر عدم الامتثال للأحكام الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، عندما يحدث الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة في المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات. إن المخاطر الشرعية مثل غيرها من المخاطر يمكن تصنيفها بحسب العوامل التي تكوّنها، أو بحسب مستوى هذه المخاطر، ومدى تأثيرها من الناحية الإستراتيجية أو النشاطات؛ ولذلك فإن التعرف على المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال مؤسسات العمل الخيري والإنساني، هو أحد الركائز لوضع إطار متكامل لإدارة هذه المخاطر.

المخاطر الشرعية المحتملة:

- 1) عدم توجيه أموال المتبرعين (الزكاة والصدقات بأنواعها والأوقاف وغيرها من الأموال) في مصارفها المناسبة.
 - 2) عدم اتفاق العقود والإجراءات التي تتبع مع الأحكام الشرعية.
 - 3) مخالفة الاستثمارات وعقودها وهياكل عملياتها وشروطها للأحكام الشرعية.
 - 4) مخالفة تنفيذ الأنشطة وعمليات الجمعية للأحكام الشرعية.
 - 5) مخالفة فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية أثناء تنفيذ الأنشطة والأعمال.
 - 6) مخالفة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات جمع التبرعات والنشر الإلكتروني للأحكام الشرعية.
- ولا بدّ من الإشارة إلى أنه كما هو الحال في التدقيق المالي⁴، فإن من المجالات المستحدثة للتدقيق الشرعي الخارجي هو التدقيق على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وهي كثيرة ومتنامية، للتأكد من موافقتها للأحكام الشرعية. وبما أن هذا المجال يعدّ مجالاً مستحدثاً، ونظراً لقلّة الأدوات التي يمكن استخدامها في ممارسة التدقيق الشرعي بالإضافة إلى قلة المتخصصين وخاصة في التكنولوجيا المالية (FinTech)، فإن هناك حاجة ماسّة لتطوير التدقيق الشرعي في هذا المجال.

المخاطر الشرعية الواقعية التي تعرّضت لها الجمعية:

- مخاطر تتعلق بعدم توافق الأنشطة المالية والاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مخاطر تتعلق بالمعاملات اليومية التي قد تحتوي على شبهات أو مخالفات شرعية.
- مخاطر تتعلق بعدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية أو الفتاوى الصادرة عنها.

إدارة المخاطر الشرعية:

تعتمد الجمعية على هيئة الرقابة الشرعية لتحديد المخاطر الشرعية ووضع الحلول والبدائل الشرعية المناسبة، حيث تقدم هيئة الرقابة الشرعية حلولاً بديلة في تصحيح الاستثمارات والتخلص من الإيرادات المحرّمة. كما يتدرّب الموظفون على كيفية تطبيق المبادئ الشرعية في المعاملات اليومية لتجنب المخاطر، وذلك حسب خطة التدريب المعتمدة لسنة 2025؛ حيث ستُنظّم ورشة عمل للموظفين حول آلية الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، وتنفيذ دورات تدريبية شرعية مما يساعد في تعزيز وعيهم بأهمية الامتثال لأحكام الشريعة. كما تُراجع العقود والمنتجات والخدمات قبل إبرامها للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية.

4. الحجامي، ستار جابر خلاوي، «مخاطر التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 15، عدد 30، يونيو/حزيران 2015م، ص ص 209-210.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية أثناء مراجعة أي منتج خيري أو استثمار أو عقد بتحديد البنود التي تحتاج لتعديل أو توضيح من قبل الإدارة المعنية لإرسال ملاحظاتها سواء باعتماد العقد أو طلب تعديل البند بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهي بذلك تمارس الرقابة المسبقة بالإضافة إلى الرقابة اللاحقة.

وعندما نحاول فهم المخاطر الشرعية والعوامل المرتبطة والمؤثرة بها ومحاولة التقليل منها، من خلال معايير ولوائح محددة، فإننا بذلك نكون قد أدينا واجبنا في هذا المجال كما قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: 91].

رابعاً: المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، ومدى تأثير التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل:

إن المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وإن لم تعرف حتى الآن -بحسب علم الباحث- ولكن يمكن الاستفادة من تعريف المرجعية الشرعية لعمل المؤسسة المالية الإسلامية⁵، بحيث يمكن القول إنها: مجموعة المعايير الشرعية الحاكمة لعمل مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وتمثل هذه المعايير في قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسة، وكذا قرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية الصادرة عن المجمعات الفقهية أو لجان الفتوى، وكذلك المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والتي ترى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الأخذ بها.

المرجعية الشرعية في الجمعية:

تعتمد الجمعية على هيئة رقابة شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين لتحديد المرجعية الشرعية لأنشطة الجمعية، إذ تشكلت منذ عام 2016م، وتقوم الهيئة بمراجعة جميع الأنشطة والمشاريع الخيرية للجمعية؛ لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتصدر هيئة الرقابة الشرعية الفتاوى والقرارات الشرعية التي تكون ملزمة للجمعية؛ إذ أصدرت هيئة الرقابة الشرعية فتاوى عن كل ما يخص أعمال الجمعية منذ التعاقد مع الهيئة في عام 2016م، كما رُوجعت جميع الأعمال وفقاً لأحكام الشريعة بعدد 295 فتوى وقراراً شرعياً، وكذلك تختص الهيئة بإصدار الفتاوى الخاصة بالبرامج التي تنفذها الجمعية.

5. محمد عود الفزيع، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق لشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، مايو 2011م، الكويت، ص 5.

تأثير التدقيق الشرعي الخارجي:

كان للتدقيق الشرعي الخارجي آثار واضحة والتي من أهمها قيام الجمعية بمواءمة الشجرة المحاسبية، ونظام جمع التبرعات بما يتوافق مع الفتاوى الشرعية للتعامل مع جميع المصروفات والإيرادات وتخصيصها وفق الفتاوى الشرعية، الأمر الذي يسهم إسهامًا مباشرًا في تنمية الكفاءة والفعالية وزيادة أداء الجمعية. كما يسهم التدقيق الشرعي الخارجي في التحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، حيث عيّنت جمعية العون المباشر مكتب تدقيق شرعي لمراجعة مدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية، وقد أظهر التدقيق أن النظام يعمل بكفاءة عالية، وقُدِّمت توصيات لتحسين بعض الإجراءات، وتم بحمد الله العمل بجميع التوصيات.

كما يعزز التدقيق الخارجي من مصداقية المؤسسة وشفافيتها أمام الجهات الرقابية والمجتمع، حيث تنشر الجمعية التقارير الشرعية الدورية على الموقع الإلكتروني؛ لتكون متاحة للاطلاع لتطبيق مبدأ الشفافية، بالإضافة إلى تحديد الأهداف والأغراض الشرعية للجمعية من خلال مراجعة الأنشطة والعمليات.

خامسًا: محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري والإنساني:

إن الهدف من استعراض محددات نظام التدقيق الشرعي الخارجي، هو الحد من المخاطر الشرعية والوقاية منها وتقوية الرقابة الشرعية الداخلية. ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

- (1) مراجعة العقود والإجراءات وخاصة في المجال الاستثماري، إذا كان هناك استثمارات أو تعاملات مالية.
- (2) فحص البيانات المالية ومراجعة موثوقيتها، وكذلك الأساليب المستخدمة في توجيه أموال المتبرعين وموارد المؤسسة نحو مجالات صرفها ومدى توافقها مع الأحكام الشرعية.
- (3) مراجعة الضوابط الشرعية وأنظمة التدقيق الشرعي الداخلي واقتراح مجالات التطوير فيها.
- (4) مراجعة إجراءات تنفيذ النشاطات الخيرية والعقود المرتبطة بها، وتحليل مدى التزامها بالأحكام الشرعية.
- (5) تحديد مصادر المخالفات الشرعية وأسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها بما فيها التوعية والتدريب.

أما في الجمعية فتؤطر محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي، بناءً على حجم وطبيعة أنشطة الجمعية؛ فالجمعية؛ نظرًا لحجمها الكبير وتنوع أنشطتها بين الإغاثة والتنمية وحسن استخدام مواردها المالية، حُدِّد نطاق التدقيق الشرعي الخارجي؛ ليشمل جميع الأنشطة والبرامج الرئيسية، بما في ذلك مراجعة المعاملات المالية والاستثمارات والمشاريع الإنسانية والخيرية والبرامج الموسمية. كما يشمل التدقيق الشرعي الخارجي مراجعة جميع الأعمال والأنشطة للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية على نحو دوري مرتين في كل عام، ويُقدَّم تقرير نصف سنوي وتقرير سنوي عن الأعمال.

وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة، توضيح التزامات المدقق الشرعي الخارجي، والتي من أهمها يجب أن يكون المدقق الخارجي مُسجلاً ومعتمداً لدى الجهات الرقابية المختصة. وفي حالة الجمعية، فإن المدقق الشرعي المعين لفحص أنشطة الجمعية، مسجل ومعتمد لدى هيئة أسواق المال - الكويت، مما يضمن مصداقيته واستقلاله في تقديم التقارير. كما أن من التزاماته أن يقوم المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقارير دورية (نصف سنوية) توضح نتائج التدقيق ومدى التزام الجمعية بالمعايير الشرعية. كما يلتزم المدقق الشرعي للجمعية بتقديم تقرير دوري نصف سنوي ضمن شروط التعاقد معه، وتتضمن التقارير المقدمة من طرفه، التأكيد بالالتزام الجمعية بأحكام الشريعة الإسلامية في الأنشطة والعقود والبرامج التي تم الاطلاع عليها من قبله، مع إرسال كتاب رسمي إلى مجلس الإدارة ببعض التوصيات والتحسينات المقترحة وبعض الملاحظات المرصودة، وتوجه الجمعية للإدارات المعنية بضرورة الالتزام وتصحيح الأخطاء وفق الملاحظات الشرعية.

سادساً: التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري والإنساني:

- إن من أهم التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي من خلال الواقع العملي:
- مراجعة العقود والاتفاقيات للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يراجع المدقق الشرعي للجمعية جميع العقود والاتفاقيات المبرمة خلال فترة التدقيق، والتأكد من وجود موافقات من هيئة الرقابة الشرعية على هذه العقود والاتفاقيات، والتأكد من قيام الجمعية بتعديل هذه العقود بناء على ملاحظات الهيئة.
- مراجعة المنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعية للتأكد من عدم وجود شبهات شرعية، حيث يقدم المدقق الشرعي بالجمعية وبعد مراجعة الأعمال والعقود والسياسات، تقريره نصف السنوي أو السنوي، والذي يؤكد أن جميع العمليات تتم وفق الفتاوى الشرعية المعتمدة، مما يضمن خلوها من أي شبهات شرعية.
- مراجعة الاستثمارات التي تقوم بها الجمعية وبيان توافقها مع الشريعة الإسلامية، وذلك بتأكد المدقق الشرعي من موافقات الشرعية على الاستثمارات، ويسجل ملاحظة على أي استثمار شرع فيه قبل أخذ الموافقات الشرعية اللازمة.
- إعداد تقارير دورية توضح نتائج التدقيق ومدى التزام الجمعية بالمعايير الشرعية، حيث يصدر المدقق الشرعي بالجمعية تقارير سنوية ونصف سنوية يذكر فيها الإدارات والمعاملات التي دققها خلال الفترة مع إبداء أي ملاحظات شرعية - إن وجدت-.

المخاطر الشرعية الواقعية التي تعرضت لها الجمعية:

1. مخاطر تتعلق بعدم توافق الأنشطة المالية والاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مثال عملي: عُرضت فرصة استثمارية على جمعية العون المباشر لشراء مجمع تجاري يحتوي على محلات تباع منتجات غير شرعية أو بعض المستأجرين من مؤسسات تخالف أنشطتها الأحكام الشرعية (مثل البنوك الربوية أو شركات

تأمين تقليدية). بعد مراجعة هيئة الرقابة الشرعية، تبيّن أن نسبة الإيرادات المحرّمة تتجاوز الحد المسموح به، وبناءً عليه رُفِض الاستثمار.

2. مخاطر تتعلّق بالمعاملات اليومية التي قد تحتوي على شبهات أو مخالفات شرعية.
 - مثال عملي: عند مراجعة أحد العقود الخاصة بمشروع إغاثي، تبين وجود شرط دفع غرامة في حال التأخير. وبعد اطلاع هيئة الرقابة الشرعية على العقد، رُفِض لوجود شبهة الربا.
3. مخاطر تتعلّق بعدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية أو الفتاوى الصادرة عنها.
 - مثال عملي: وقّعت إحدى الإدارات عقدًا مع جهة خارجية دون عرضه على هيئة الرقابة الشرعية، وبعد التدقيق الشرعي، أُرسلت ملاحظة من الهيئة للإدارة ليُصحّح العقد بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

سابعاً: موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي في مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية فيها:

1. **موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي:**
 - يتمتّع المدقق الشرعي الخارجي باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية للجمعية، حيث تضمن استقلالية المدقق الشرعي الخارجي بالقدر الذي يتيح له تقديم تقارير موضوعية شفافة دون تأثير من أي جهة داخلية.
 - يرتبط المدقق الخارجي بأعلى مستوى تنظيمي في الجمعية، وهو مجلس الإدارة، حيث تُقدّم تقارير المدقق الشرعي مباشرة إلى مجلس إدارة جمعية العون المباشر ممثلاً في لجنة التدقيق والمخاطر (إحدى لجان مجلس الإدارة)، مما يعزّز من دور المجلس في الإشراف على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. أثر التدقيق الخارجي في رفع كفاءة الرقابة الشرعية:

- يعزّز التدقيق الخارجي وفقاً لرؤية الجمعية من استقلالية وموضوعية نظام الرقابة الشرعية، مما يتيح القدر الأكبر من الرقابة الشرعية على جميع أعمال الجمعية.
- أسهم التدقيق الشرعي الخارجي إسهامًا كبيرًا في تحسين أداء الجمعية من خلال تحديد أوجه القصور واقتراح الحلول الشرعية المناسبة.
- عزّز التدقيق الشرعي الخارجي من ثقة الجهات الرقابية والمجتمع في أنشطة الجمعية، وذلك من خلال نشر التقارير الشرعية على موقع الجمعية ليتمكن الجميع الاطلاع عليها مباشرة.

ثامناً: الخلاصة والتوصيات:

تُبرز الورقة أهمية التدقيق الشرعي الخارجي، وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها، والتطبيق العملي لها في الجمعية والدروس المستفادة من ذلك. ومن التجربة الشخصية، فإن من الإجراءات التي تُسهم في تقليل المخاطرة الشرعية، أن يكون رد الهيئة على أسئلة ومواضيع التدقيق الشرعي، مفصلاً ويتناسب مع الصياغة الجيدة للاستفسار أو الملاحظة مع الابتعاد عن العموميات، وأن يكون مستنداً إلى الدليل والقواعد الفقهية، أو المعايير واللوائح المعتمدة، مع توضيح الحلول الشرعية البديلة.

وقد يكون من المناسب، أن تتضافر جهود مؤسسات العمل الخيري والإنساني، على توحيد المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي من خلال تشكيل مجلس استشاري للرقابة الشرعية على غرار ما قام به مثلاً مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وأن تصدر أدلة وإجراءات لتنظيم أعمال الرقابة الشرعية فيها، وأن يتم تبادل الاجتهادات الفقهية وأفضل الممارسات في الرقابة الشرعية. كما لا بد من الاهتمام بالتدقيق الشرعي في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتطوير أدواته والتدريب عليه.

”والحمد لله رب العالمين“



قائمة المراجع

- الحجامي، ستار جابر خلاوي، «مخاطر التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 32(10)، 2015م، ص ص 182-207.
- القثامي وعبيد، رهام عوض حمد وراوية رضا، «أثر الإفصاح المحاسبي على تقييم أداء الجمعيات الخيرية السعودية: دراسة ميدانية»، المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأدب، مج 5، ع 19، يوليو 2021م، ص ص 345-364.
- الفزيع، محمد عود، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق لشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، مايو 2011م، الكويت، ص ص 1-28.
- Casey, John, "Comparing Nonprofit Sectors Around the World: What Do We Know and How Do We Know It?", Journal of Nonprofit Education and Leadership, 2016, Vol. 6, No. 10, pp.187-223, 18666/JNEL-2016-V6-I3-7583.
- Cizackca, Murat, "Awaqaf in History and Implications for Modern Islamic Economics", Islamic Economics Studies, Vol.6, No.1, November, 1998.